يعالج اليوم الدراسي المسائل التالية:

الإطار المفاهيمي لظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وادمانها، على ضوء تعديل 2023
يترأسها السيد رئيس مجلس قضاء قسنطينة

أحكام القانون الجديد بين النظري والتطبيق
يترأسها السيد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها.

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

6 شارع الإستقلال، قصر مصطفى باشا –الجزائر-

رقم الهاتف: 04 50 51 23 (0) 213+
رقم الفاكس: 67 53 51 23 (0) 213+

البريد الإلكتروني:
secretariat.onlcdt@gmail.com

الموقع الإلكتروني:
onlcdt.mjustice.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

والي ولاية قسنطينة

يوم دراسي مشترك لناحية الشرق حول:

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في ظل أحكام القانون 23-05

16 نوفمبر 2023
بفندق ماريوت -قسنطينة

إشكالية اليوم الدراسي

تكاد تكون مشكلة المخدرات والإدمان على تعاطيها في العصر الحالي إحدى أكبر المشكلات المجتمعية، كما أن المخاطر والأثار التدميرية التي يمثلها الإتجار بالمخدرات واستعمالاتها لا تخفى على أي عاقل، خاصة على فئة الشباب، لما تمثله من تهديد على الأمن والاقتصاد الوطني بفعل المضار الماثلة والمحدقة بأفراد المجتمع كافة، وأنها مشكلة من مشكلات الصحة العامة الأكثر إلحاحا على صانعي السياسات في كل دول العالم.

ارتبط المفهوم العام لعملية مكافحة المخدرات بالجانب الردعي رغم أن الطلب عليها في الواقع هو محرك أساسي لحركة تجارتها، أثبتت التجارب الميدانية، الإحصائيات والتحقيقات الوبائية أن التركيز على الجانب القمعي في مكافحة المخدرات لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ما لم يكن مترافقا مع سياسة وقائية شاملة تعنى بجميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والصحية.

يؤدي هذا التشخيص لظاهرة تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى طرح تساؤل أساسي حول العوامل الأكثر تأثيرا في إقبال الفرد على استهلاك المخدرات والإدمان عليها، وهو التساؤل الذي يتفرع عنه تساؤل آخر لا يقل عنه أهمية، يتعلق بالآثار المترتبة عن هذه الظاهرة، لاسيما من المنظور الشرعي والصحي والنفسي.

لقد سن المشرع الجزائري الآليات القانونية الضرورية لمعالجة آفة المخدرات والتعاطي معها عن طريق القانون 23-05 المؤرخ في 7 مايو 2023، المعدل والمتمم للقانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الموسوم بقانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، إذ يعكس السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

في ذات السياق تفاعلت الجزائر مع واقع هذه الظاهرة وآثارها السلبية على الفرد وعلى أمن المجتمع واستقراره، انعكس أثر هذا التفاعل في التعديل الأخير للقانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، وذلك من خلال نص القانون رقم 23-05 ، الذي مس الجانبين الوقائي والعلاجي لهذه الظاهرة، فضلا عن بعض الأحكام الموضوعية والإجرائية لمكافحتها.

يثور التساؤل حول الأحكام التشريعية المستحدثة بموجب التعديل المذكور أعلاه، ومدى فعاليته في الوقاية من ظاهرة تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية والتكفل العلاجي بالمدمنين من جهة أخرى.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة الأحكام التشريعية المستحدثة بموجب التعديل السالف الذكر في محاربة ظاهرة إنتشار المخدرات و المؤثرات العقلية ؟ وكذا دور الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لإعداد السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات وكيفية التكفل بالمدمنين وعلاجهم ومتابعتهم ؟

أهمية اليوم

يعد موضوع جريمة المخدرات من المواضيع الهامة التي شغلت كل مجتمعات العالم، من بينها الجزائر، حيث لا تخلو الجرائد والإذاعات الجزائرية من الحديث عن انتشار هذه الجريمة، بما ينبئ بسرعة انتشارها داخل المجتمع، حيث مست كل الفئات ومازالت مشكلة تهدد كيان مستقبل الأمة الجزائرية

يعتبرها الكثير من الباحثين بوابة الإجرام، نتيجة التطور المتزايد لأعداد الأشخاص الواقعين في شراك المخدرات على المستويين الوطني والدولي.

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى المساهمة في رسم تصور شامل ومتكامل لأزمة المخدرات من حيث أسبابها ودوافعها وكيفية مواجهتها، وتوفير أساليب عملية لمكافحتها.

نحاول من خلال أشغال هذا اليوم الدراسي تسليط الضوء على هذه الآفة وتأصيل أسباب انتشارها من المنظور الشرعي والديني، العوامل النفسية والاجتماعية وكذا العواقب الصحية والنفسية الناجمة عن الاستهلاك والإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، كما سنتطرق إلى التدابير والأحكام التشريعية التي جاء بها القانون 23-05 المؤرخ في 7 مايو 2023، المعدل والمتمم للقانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، التعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الإستعمال والإتجار غير المشروعين بها وسبل تطبيقه على أرض الواقع.